السنة: الثامنة المجلد: 08 العدد:02 ص ص:576- 594
ISSN 2543-375X EISSN2676-1645

إشكالية الإنفاق العسكري: دراسة نظرية ومحاولة لقراءة واقع الإنفاق العسكري في إفريقيا

The Issue of military spending: A theoretical study and an attempt to consider the reality of military spending in Africa

علي خازن*، مخبر السياحة والإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية
khazene.ali@univ-ghardaia.dz

حاج بشير جيدور، مخبر السياحة والإقليم والمؤسسات، جامعة غرداية
djidour.hadjbachir@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام:2023/04/11 تاريخ القبول: 2023/06/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي نظري للإنفاق العسكري يفسر لنا لماذا تزيد الدول في نفقاتها العسكرية، وكذلك التطرق لمتغيري الأمن والتنمية باعتبارهما أهم المجالات المستهدفة من طرف الدول وعلاقتهما الجدلية بالإنفاق العسكري، ومحاولة إسقاط هذا الإطار النظري على الحالة الإفريقية التي تشهد ارتفاعا متواصلا في نفقاتها العسكرية بدواعي تحقيق الأمن والقضاء على التهديدات الأمنية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتقنية الإحصاء الوصفي، وتمثلت نتائج الدراسة في أن المقاربة المطروحة من قبل الدول الإفريقية هي مقاربة أمنية عسكرية يترجمها التزايد التصاعدي للنفقات العسكرية والتي كانت على حساب المقاربة الأمنية الاقتصادية التنموية، وأن اتجاه ميزانيات الدول الإفريقية نحو العسكرة وضع القارة في مأزق أمني في

*المؤلف المراسل

الشمال واستمرار الانقلابات العسكرية والأنظمة العسكرية في الجنوب، ومنه تكريس لمفهوم هشاشة الدولة والتخلف وزيادة التدخلات الخارجية، ومن أهم التوصيات التي طرحتها الدراسة ضرورة تبني الدول الإفريقية مقاربة الأمن الإنساني والحكم الراشد أين تبرز الشفافية والنزاهة والرقابة وسيادة القانون والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية؛ من أجل القضاء على التهديدات الأمنية التي تواجهها القارة الإفريقية، التي في الأساس تتطلب حلولا اقتصادية واجتماعية؛ ومنه أسبقية التنمية على التسلح والعسكرة، ومظاهر الأمن التقليدي الذي يهيمن على تصورات الدول الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري– العسكرة – الأمن – التنمية – إفريقيا.

Abstract:

This study aims to provide a theoretical analytical framework for military spending that explains why countries increase their military expenditures, as well as addressing the variables of security and development as the most important areas targeted by states and their dialectical relationship to military spending. In an attempt to project this theoretical framework on the African situation, which is witnessing a continuous rise in military expenditures on the grounds of achieving security and eliminating security threats, the study relied on the analytical descriptive approach and the descriptive statistical technique.

The results of the study were that the approach proposed by African countries is a military security approachtranslated by the escalating military expenditures, which were at the expense of the economic and developmental security approach, and that the trend of the budgets of African countries toward militarization put the continent in a security impasse in the north and the continuation of military coups and military regimes in the south. One of the most important recommendations put forward by the study is the need for African countries to adopt the approach of human security and good governance, where transparency, integrity, control and the rule of law and justice are highlighted in the distribution of economic resources; In order to eliminate the security threats facing the African continent, which essentially require economic and social solutions; This includes the primacy

of development over armaments and militarization, and the traditional security features that dominate the perceptions of African countries.

Keywords: MilitarySpending, Militarism, Security, Development, Africa.

مقدمة:

عرفت البيئة الدولية خاصة مع نهاية الحرب الباردة تنامي اتجاه كبير يدعوإلى تخفيض نسب الإنفاق العسكري وإعادة تخصيصها للإنفاق على القضايا التنموية بوجه عام، إلا أن الملاحظ هو استمرار تزايد النفقات العسكرية في العديد من الدول خاصة الدول النامية منها، التي مازالت تنفق قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على الجيوش، واقتناء الأسلحة وفق تبريرات تحقيق الأمن القومي، ومواجهة التهديدات الخارجية والداخلية الفعلية والمحتملة.

بالرغم من اتّفاق معظم الدّراسات بأنّ الإنفاق العسكري يمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات الدول النّامية، كما له انعكاسات جد سلبية على التنمية، وهذا ما ينطبق على الدول الإفريقية التي مازالت تتخبط في مشاكل تنموية متعددة وتتذيل ترتيب الدول في مؤشرات النمو وتهدر موارد ضخمة في التسلح، كان من الممكن أن توجّه هذه الموارد لمواجهة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

حيث شهدت هذه الدول في السنوات الأخيرة ارتفاعا متزايدا في الإنفاق المخصص للدفاع والأمن العسكري، مقابل تلك النفقات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها مازالت تعاني من انتشار التهديدات الأمنية والتنموية، مما يطرح عديد التساؤلات في جدوى هذه النفقات في تحقيق استقرار هذه الدول.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: لماذا تستمر الدول الإفريقية في زيادة الإنفاق العسكري بالرغم من تزايد انتشار المعضلات الأمنية والتنموية؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضية التالية: ارتباط التهديدات الأمنية بالتهديدات التنموية يقتضي الموازنة بين الإنفاق العسكري والمخصصات التنموية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم إطار نظري يفسر لنا لماذا تتجه الدول إلى زيادة النفقات العسكرية ومحاولة إسقاط هذا الإطار النظري على الحالة الإفريقية، وهذا عن طريق الاعتماد على المنهج الوصفي وتقنية الإحصاء الوصفي من أجل تفكيك المتغيرات عن بعضها البعض ثم محاولة ربطها من أجل فهم التفاعلات الموجودة بينها.

أولا-الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العسكري:

1- **تعريف الإنفاق العسكري:**

الإنفاق العسكري يعبّر عن التّكلفة المالية التي يتكبّدها البلد عن نشاطه العسكري من أجل تحقيق القوة العسكرية التي تعد من أهم رموز ومقومات قوة الدولة.

توجد العديد من التّعريفات التي طرحت من طرف الباحثين والوكالات والمعاهد والهيئات التي تختص بالشؤون العسكرية؛ حيث يمكن حصرها في اتجاهين: اتجاه يعرف الإنفاق العسكري في إطار ضيق، مثل: المعهد الدولي للدّراسات الاستراتيجية الّذي يعرفه على إنه عبارة عن ميزانيات الدفاع المعلنة (عصفور، 1996، صفحة 07) وهذا التعريف من النّاحية العملية يمكن رصده من خلال الميزانيات المعلنة من طرف الدول، واتجاه آخر يعرفه بشكل أوسع وأشمل ومفصل، ولكن من النّاحية العملية من الصعب جدّا رصده وتتبعه لعدة اعتبارات مثلما هو الحال في تقرير التنمية البشرية الذي يعرف الإنفاق العسكري بأنه عبارة عن **"نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء و شراء المواد والمعدات العسكرية كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة"**(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، صفحة 40).

كما يعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام على أنه يعبر على كل النفقات المالية المتعلقة بالقوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام، كذلك وزارات الدفاع والوكالات الحكومية المنخرطة في المشاريع الدفاعية والقوات شبه العسكرية، عندما يقدر أنها تدرّب وتجهّز للعمليات العسكرية، كذلك النشاطات الفضائية العسكرية وتشمل كل الأموال المنفقة على الأفراد

العسكريين والمدنيين؛ بما في ذلك الخدمات الاجتماعية، وتعويضات تقاعد العسكريين، المشتريات والبحث والتطوير العسكري، وكذلك الإعانات العسكرية التي تحسب للجهة المانحة فقط(معهد ستوكهولم ، 2004، صفحة 561).

ومن أهم العناصر التي تدخل ضمن نطاق الإنفاق العسكري ميزانية التسلح عادة ما يعبر عنها بصفة منفردة، هذا راجع لعدة أسباب منها: أنّه لا يتم الإعلان عنها في إطار النفقات العامة للدفاع بحجة السرية وحماية الأمن القومي من جهة، ومن جهة أخرى استهلاكها لموارد مالية هائلة خاصة بالنسبة للدول التي تقوم باستيراد السلاح بالعملة الصعبة، هذا ما يعزز فرضية الإنفاق العسكري باعتباره أكبر بكثير مما هو مصرح به في ميزانيات الدفاع.

2- المدخل النظري لتفسير الإنفاق العسكري:

هنالك مجموعة من الاعتبارات والعوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية تدفع بالدول إلى زيادة الإنفاق العسكري، لكن لا يمكن تفسير اتجاه الدول إلى زيادة نفقاتها العسكرية نظريا إلا من خلال النظرية الواقعية الّتي تركّز على الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل، تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، الذي تؤكد فيه على إن علاقات القوة والمصلحة هي المحددات الرئيسية له(دورتي و بالستغراف، 1985، صفحة 59).

في إطار هذه النظرية يرى "نيكولاسسبيكمان"(1893-1943) أن الدولة كي تضمن بقائها عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على القوة أو زيادتها، والقوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض الحرب؛ لذلك الدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية (دورتي و بالستغراف، 1985، صفحة 66).

كما يؤكد الواقعيون على أهمية الجغرافيا السياسية في تحديد إمكانيات الدولة وتوجهاتها السياسية والاستراتيجية بوجه عام، وفي نفقاتها العسكرية بوجه خاص جدا؛ بحيث على أساس الموقع الجغرافي وحجم الدولة تتخذ العديد من القرارات العسكرية تخص بناء السياسات الدفاعية والهجومية أوقات السلم والحرب، كذلك حجم ونوع القوات وعدد ونوعية الأسلحة التي يجب أن تمتلكها

الدولة ؛ لضمان حماية أمنها ، كذلك يعطيها فرصة الفوائد الاقتصادية كتوفر الثروات طبيعية التي قد تنعكس بمردود اقتصادي جيد ومنه توفير التمويل لبناء القوة العسكرية (حجازي، 1997/1996 ، الصفحات 80-99).

كذلك تعد الحدود السياسية من العناصر الجغرافية الهامة جدا ، إذ تعتبر أحد المقومات الأساسية للدولة تستمد منها أمنها الداخلي ويعزز روح القوة والثقة لدى أفرادها ، كما يعطيها العامل الحدودي الفعالية والحيوية والحصانة الأمنية والعسكرية والاقتصادية.

كانت مشكلات الحدود في السابق تمثل مناطق صراع بين الدول؛ بسبب مشاكل ترسيم وتحديد فواصل تلك الحدود ، إلا أن هذه المشكلات تغيرت بتغير القضايا الأمنية الدولية بعد الحرب الباردة، وظهور تهديدات حدودية جديدة؛ من مميزاتها إنها عابرة للقارات والقوميات مثل ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر(وهبي، 2015، صفحة 203).

لذلك أصبح تأمين الحدود بالنسبة للدول هو الضامن الأساسي لحماية أمنها وهذا يتطلب جهدا كبيرا ويقظة من الأجهزة الأمنية المكلفة ولا يتأتى هذا إلّا عن طريق جيش قوي ووسائل عسكرية متطورة وزيادة المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع من أجل مواجهة هذه التغيرات والتهديدات.

يعتبر الواقعيون أن الأمن سلعة نادرة لذلك يفسر السلوك الذي تقوم به الدول من أجل توفيره؛ مثل شراء الأسلحة على أنه تهديد لأمن دول أخرى قد يتطور إلى أن يصل إلى حالة الشعور بالمأزق الأمني أو ما يطلق عليه بالمعضلة الأمنية (الحربي، 2008، صفحة 21)،التي هي انعكاس لسباق التسلح، ويؤمن أصحاب هذا الاتجاه النظري الاستراتيجي بأن امتلاك الأسلحة والتقنيات العسكرية المطوّرة بمختلف أنواعها كفيل بردع العدو يستلزم حتما زيادة النفقات العسكرية ، وبما أن منطق سباق التسلح مبني على الفعل ورد الفعل فإن الطرف الآخر سيحاول مجاراة هذه النفقات العسكرية من أجل الحفاظ على توازن القوى (غريفتش و أوكلاهان، 2008، صفحة 245)،الذي قد يبوء بالفشل نتيجة زيادة عدم الشعور بالأمن والعداء بين الطرفين والدخول في حلقة

المأزق الأمني وفي استمرار طردي في زيادة النفقات العسكرية بين الأطراف المتصارعة.

كما يشير معظم الباحثين أنه لا يمكن النظر لسباق التسلح على أنه ظاهرة عسكرية فقط بل كظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية أيضا لأنه يشحن جميع هذه الموارد من أجل امتلاك الأسلحة المتطورة وعقد الصفقات الضخمة لمواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا العسكرية، كذلك ارتباطه بالمركب الصناعي العسكري الذي يعمل على الوقوف ضد أي تخفيض للأسلحة، ومحاربة كل الأفكار التي تدعو إلى نزع السلاح، كما يستهدف عن طريق قدراته وامكاناته المالية والدعائية الهائلة مناطق النزاع لتغذية التوتر والتأثير في صناعة القرار ورسم السياسات الدفاعية للدول، كما أن التعرف على حجم مبيعات هذه المصانع والشركات السنوية وإن اقتصاديات عدد من الدول الكبرى يعتمد على هذه الصناعة سيفهم البعد الحقيقي لسباق التسلح (المخادمي ، 2010، الصفحات 20-28).

3- إشكالية الإنفاق العسكري في ظل المفهوم التنموي للأمن:

لقد أصبحت الاحتياجات المالية المخصصة للقطاع العسكري وشراء الأسلحة في تزايد مستمر، تمثل أرقاما كبيرة جدا تنهك ميزانيات الكثير من الدول، بصفة خاصة الدول النامية، ودائما ما تبرر هذه الدول ذلك التزايد بحجة تحقيق الأمن القومي، تؤكد العديد من الدراسات أن زيادة الإنفاق العسكري -خاصة فاتورة التسلح- أصبح مهددا خطيرا للأمن ومعوقا للتنمية باعتبار أن مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أن لهذا التزايد آثارا جد سلبية على التنمية؛ بسبب تحويل موارد مالية ضخمة لشراء الأسلحة قد لا تستعمل أصلا وتتراكم وتتقادم على حساب الأموال المرصودة للتعليم والصحة وتقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وعلى أساس هذا تم وضع الإنفاق العسكري موضع جدل بين مطالب الأمن وتحقيق التنمية.

ضمن هذا السياق يمكن القول إن ارتباط الإنفاق العسكري بمفهوم الأمن القومي الذي يتحقق بالقوة العسكرية -البعد العسكري للأمن- يرجع الى الفكر الواقعي الذي سيطر على مفهوم الأمن في فترة ما يعرف بالحرب الباردة و يعتقد أن التهديد العسكري الخارجي ضمن الأولوية الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدول، ويعتبر الدولة الأكثر أهمية وفاعلية في تحقيق أمنها الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة عن طريق القوة العسكرية؛ التي تعد جوهر السياسة الأمنية للدول؛ والتي من خلالها يمكن تحقيق التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي(الحربي، الصفحات 15-16).

إن هذه النظرة التقليدية للأمن لم تعد كافية لتلبية الاحتياجات الأمنية للدول في ظل التطورات الحاصلة والتغيرات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية، خاصة دخول العديد من الدول النامية في عضوية النظام العالمي الذي أدى إلى ازدياد طرح المتغيرات و القضايا التنموية، و بروز دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، حيث كان صلب اهتمامها قضايا التعاون الاقتصادي والاجتماعي، ومع تفاقم التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية وبالخصوص البيئة الأمنية مع انتهاء الحرب الباردة و كانت من أهم مميزاتها تراجع النزاعات المسلحة بين الدول وارتفاع النزاعات المسلحة داخل الدول.

وتزامن ذلك مع تطور الدراسات الأمنية التي أنتجت فكرا أمنيا جديدا يدعوإلى الانتقال بالأمن كمفهوم يركز على بقاء الدول إلى مفهوم يتمحور أساسا حول بقاء الأفراد والشعوب؛ لأن التهديد لم يعد يقتصر على الدولة والتهديدات العسكرية فحسب، فقد تجاوزه إلى التهديد الاقتصادي والفقر، وندرة الموارد والصراعات العرقية والإرهاب والجريمة المنظمة، ومختلف التهديدات البيئية وحتى التهديدات الهيكلية المرتبطة بطبيعة النظام الساسي والنخب السياسية الحاكمة، وقد يكون فاعلون وراءها غير الدولة كشبكات

المافيا والمنظمات الإرهابية (أزورال، 2016، صفحة 6)،كذلك بروز إرادة سياسية في العديد من الدول تنادي بربط الأمن بالتنمية، والاعتماد على الوسائل غير العسكرية للوفاء بالأغراض الأمنية، هذه المتغيرات أدت إلى بروز مفهوم غير تقليدي للأمن كانت بدايات تبلوره مع ظهور كتاب روبرت مكنمارا robert mcnaraبعنوان "جوهر الأمن "the essence security"في ستينيات القرن العشرين والذي ربط الأمن بالتنمية ولا يتحقق أحدهما دون الآخر، وأكد على أن الإمكانيات العسكرية وإن شكلت أحد أهم ركائز الأمن ليست هي جوهره، والجماعات الآمنة هي التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية بحيث يقول "إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها ، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن، ببساطة، أن تظل آمنة " ومن هنا كانت بداية توسع نطاق مفهوم الأمن القومي إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات دون التخلي عن البعد العسكري ودوره في حماية أمن الدولة(الحربي، الصفحات 17-18).

إن مفهوم جوهر الأمن جاء ليؤكد أن امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف، كما أن الدول الأكثر استخداما للأسلحة و ميلا للعنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وأرجع هذه الظاهرة إلى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول مما يضر بالأمن، وإن السلاح والقوة العسكرية قد يكونا جزءا من أجزاء الأمن ، وليسا أهمها، وأكد هذا المفهوم على أن التنمية لا تعني البعد الاقتصادي فقط بل تشمل كل الأبعاد، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات السياسية الخارجية و الداخلية

، فتنظيم الأمة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف (منصر، 2009، الصفحات 143-145).

ليتطور هذا المفهوم إلى الأمن الإنساني الذي جاء ليعمق مفهوم الأمن ليتجاوز أغراض مفهوم الأمن القومي التقليدي، ويركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، ويمتد إلى أبعد من حماية الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدولة الحصرية، ليضم حماية الناس، بالرغم أنه لا يوجد تعريف نهائي لمفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه يوجد شبه اتفاق على أنه جاء ليؤكد البعد التنموي للأمن وإكمال المفهوم التقليدي للتهديدات الأمنية بأنواع أخرى من التهديدات(معهد ستوكهولم ، الصفحات 445-453).

وعلى هذا الأساس جاء مفهوم الأمن من منظور التنمية الشاملة لفهم مطالب وظروف الدول النامية، ويؤكد على أن معالجة مشاكلها تتطلب حلولا اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها، وعدم الوقوع في معادلة الغذاء مقابل السلاح، وزيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية، وتشير معظم الدراسات أن الطفرة الاقتصادية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة كانت ثمرة تحويل الأموال التي كانت تنفق على التسلح نحو المشاريع التنموية.

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 " إن البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية كانت أكثر نجاحا في الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التي تنفق بإفراط على التسلح، وأن الإنفاق على التسلح يقوض الأمن البشري، أي إنه يستحوذ على أكبر الموارد التي كان يمكن استخدامها في أغراض التنمية "(برنامج الأمم المتحدة، 1994، الصفحات 50-51) .

لذلك اقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية حدا أعلى للإنفاق العسكري يكون متوافقا مع الاحتياجات التنموية في البلدان النامية بحيث لا يتجاوز(4 ٪) من الناتج القومي الإجمالي، أو(1.5 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي (معهد ستوكهولم ، صفحة 421).

يؤدي سيطرة المفهوم التقليدي للأمن على سياسات الدول النامية إلى توجيه أكثر الموارد المالية إلى القطاع العسكري مستبعدا بذلك المطالب التنموية - التهديدات غير العسكرية-؛ في حين أصبحت السياسات الأمنية الحديثة تقوم بالدرجة الأولى على تلبية حاجيات المواطنين الأساسية ، لمواجهة التهديدات غير العسكرية خوفا من الاضطرابات والاحتجاجات التي تعد منطلقا للعنف والإرهاب ، وبالتالي فإن إحداث التوازن والتوافق في الإنفاق أصبح هو الأمن بحد ذاته ، ولا يمكن حلحلة إشكالية الإنفاق العسكري في ظل البعد التنموي للأمن إلا من خلال هذا التوازن والتوافق ؛ خاصة بالنسبة للدول النامية التي يجب عليها إجراء موازنة دقيقة في مجال تخصيص الأموال ، بين الإنفاق العسكري والإنفاق في المجالات المدنية الاقتصادية والاجتماعية-على الأقل عدم تجاوز النسب المئوية التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالنسبة للإنفاق العسكري- من أجل تحقيق الأمن بمفهومه التنموي الشامل.

ثانيا-الإنفاق العسكري وانعكاساته على التنمية في إفريقيا:

1. حجم الإنفاق العسكري في إفريقيا:

بالرغم من جائحة كورونا وتداعياتها على اقتصادات الدول، شهد منحى الإنفاق العسكري في إفريقيا ارتفاعا متزايدا، احتلت فيه المركز الأول من حيث ارتفاع نسبة الانفاق العسكري العالمي عام(2020م) حيث بلغ (5.4٪) ، فيما جاءت أوروبا ثانية بنسبة(4٪)والأمريكيتان بنسبة(3.9٪)وآسيا وأوقيانوسيا بنسبة (2.5٪) ، ويقدر الانفاق العسكري في إفريقيا لسنة (2020م) بنحو (43.2

مليار دولار) بزيادة قدرها (5.1٪)عن عام (2019م) وأعلى بنسبة (11٪) عن عام (2011م).

كما شهدت دول شمال إفريقيا ارتفاعا في نفقاتها العسكرية بنسبة(6.4٪) بقيمة(24.7مليارددولار)(شادي، صفحة 03)، أي إنها تستحوذ على (57.1٪) من الإنفاق العسكري للقارة كلها، وتعتبر الجزائر والمغرب ومالي من الدول التي تتصدر أعلى ميزانيات الدفاع في القارة الافريقية لسنة(2020م).

أما من حيث ورادات الأسلحة إلى القارة الإفريقية أصبحت روسيا تعتبر المورّد الأول لها بحجم (17٪) من صادرتها العالمية، اعتلت الصدارة بإتباع سياسة إعفاء ديون الدول الإفريقية، بالمقابل تعزيز العلاقات العسكرية معها وهذا ما حدث مع الجزائر ومصر والسودان وأنغولا؛ لتصبح هذه الدول من أكبر عملائها في شراء الأسلحة في القارة الافريقية، وفي سنة (2019م) عقدت اتفاقات توريد مع بوركينافاسو ومالي وجمهورية الكونغو، ليرتفع عدد الدول إلى (21) دولة إفريقية، تتعامل معها في هذا المجال، وتصل صادراتها إلى قيمة (15 مليار دولار سنة 2019م)، بزيادة تقدر أكثر من الضّعف من سنة(2000م)(عياش، 2020)، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية بنحو (8 مليارات دولار سنة 2019م)، ثمّ تحتل أمريكا المرتبة الثالثة بمبيعات تقدر من (4 إلى 5 دولار) سنويا، تليها الصين بمتوسط مليار دولار، كما تشهد أسلحة الكيان الإسرائيلي رواجا بشكل متزايد في القارة الإفريقية حيث زادت صادراتها الدفاعية بنسبة (70٪) في ظرف سنتين(2015 و 2016م) لتصل إلى (275 مليون دولار)(شادي، الصفحات 3-4).

2. أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري في إفريقيا:

تعكس البيئة الأمنية وضع القارة الإفريقية، التي تطغى عليها تهديدات أمنية كثيرة ومتعددة مع تداخلها في الكثير من الأحيان في محيط التوترات والنزاعات

الداخلية للدول والصراعات الاستراتيجية، مع التدخلات الخارجية للقوى الكبرى، يؤدي هذا إلى استعصاء الأمر في توصيف الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العسكرية في إفريقيا، ومع هذا يمكن قراءة هذا التوصيف من خلال مستويين:

-مستوى أو ليشهد توترات وصراعات بين الدول يوجد في منطقتين من القارة في شمالها؛ حيث في المنطقة الأولى أخذ طابع النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، كما يعد ملف الصحراء الغربية أحد الملفات الشائكة بين الدولتين بحيث تنامى هذا الصراع بينهما ليصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية في نهاية شهر أوت من سنة(2021م)، مهد هذا النزاع الجيواستراتيجي المتزايد إلى سباق تسلح بينهما، يعكس ذلك زيادة نفقاتهما العسكرية، تطور هذا السباق أدى إلى إثارة تخوفات مما جعل الأمم المتحدة في سنة(2009م) تنذرهما من اشتداد سباق التسلح بينهما، وهذا راجع لإدراجهما في قائمة الدول (20) الأكثر تسلحا في العالم واستحواذهما على ثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية (ولد قابلة، 2009)، وفي سنة (2013م).

احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا من حيث شراء العتاد العسكري وصرفت (9مليار دولار) وبذلك تضاعف حجم مشترياتها من الأسلحة (ب277مرة)، بينما المغرب جاء في المركز الثاني عشر بإنفاق بلغ (2.8مليار دولار) وارتفعت مقتنياتها من السلاح (ب1460٪)(الأشرف، 2013)،واصل ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر ليصل نحو(9.7مليار دولار عام 2020م) وكذا في المغرب ليصل نحو(4.8 مليار دولار)في نفس العام بزيادة قدرها (29%) عن عام (2019م) وبنسبة (54%) عن عام(2011م) (شادي، صفحة 03)، أما في منطقة القرن الإفريقي أخذ التوتر طابع الخلاف على استخدام الموارد (أزمة مياه النيل وسد النهضة) الذي كان بين مصر والسودان من جهة

وإثيوبيا من جهة أخرى وهو ما دفع دول الإقليم للتنافس على شراء السلاح، حيث بلغ الإنفاق العسكري في مصر (4.1 مليار دولار) في سنة (2020م) مرتفعا عن سنة (2019م) والذي قدرب(3.35 مليار دولار) وكذلك في سنة (2018م) حيث قدرب(2.9 مليار دولار)(شادي، صفحة 03).

- أما المستوى الثاني من الصراعات كانت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مسرحا لها ، تمثل في الحروب غير النظامية التي تجري بين الجيوش النظامية لدول هذه المنطقة ضد الجماعات المسلحة، سواء متمردون داخل الدولة مثل حركة الأزواد في مالي أو إقليم تيغراي في إثيوبيا، أو تنظيمات عابرة للحدود مثل تنظيم بوكو حرام وغيرها من الجماعات المتمردة والتنظيمات الارهابية (شادي، صفحة 03)، ومثلما هو معروف أن هذه الصراعات الداخلية تؤدي إلى ظهور الدول الفاشلة وتعد بيئة خصبة لتنامي و انتشار التهديدات اللاتماثلية المتمثلة في شبكات التهريب، التجارة غير الشرعية، تجارة المخدرات والسلاح، التجارة بالبشر والهجرة السرية، وارتباطها وتحالفها مع تلك الجماعات المسلحة(قوي، 2012، صفحة 06)ومن أجل مجابهة هذا الوضع الأمني المتأزم لجأت دول منطقة الصحراء الكبرى إلى سياسة رفع الانفاق العسكري ليصل إلى (18.5 مليار دولار) سنة (2020م) وهو أعلى بنسبة (3.4%) في المئة مما كان عليه في سنة (2019م)(شادي، صفحة 03).

كما تجدر الإشارة هنا الى التدخلات الخارجية التي هي انعكاس للتنافس الدولي في إفريقيا خاصة مع تنامي الدور الصيني والروسي و حتى الدور الإسرائيلي الخفي في مواجهة القوى التقليدية -أمريكا والقوى الاستعمارية- من أجل تحقيق مصالحها وهيمنتها على ثروات القارة بأدوات ناعمة عن طريق تعزيز دور و عدد الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، رهنت بذلك سيادة دول تحكمها أنظمة هشة تتحالف مع مؤسسات عسكرية إفريقية غير احترافية ،

تعاني كباقي المؤسسات من مظاهر الفساد والصفقات المشبوهة، جعل القارة سوقا مستقبليا واعدا لهذه الشركات (قوي، 2015، الصفحات 1-8)، وعلى هذا الأساس يعد هذا التدخل عاملا مهما في تفسير أسباب زيادة الانفاق العسكري في إفريقيا.

3. انعكاسات الإنفاق العسكري على التنمية في إفريقيا:

تعتمد الدول الإفريقية على سياسة زيادة الإنفاق العسكري كمبرر من أجل تحقيق الأمن القومي، وتعد السمة البارزة في توجهاتها الاستراتيجية منذ سنوات فارطة، والواقع الذي أفرزته هذه التوجهات يعكس وضعا أمنيا متأزم او معقدا جدّا، يتصف بزيادة تنامي التهديدات الأمنية العسكرية وغير العسكرية (لا تماثلية)، كان لها التأثير البالغ على الوضع التنموي الذي تعيشه دول القارة وعلى هذا الأساس يمكن القول إن تلك التوجهات أثبتت فشلها، واتجاه ميزانيات الدول الإفريقية نحو العسكرة كان لها آثار جد سلبية على التنمية يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- تصاعد النفقات العسكرية المستمر لدول منطقة الشمال والقرن الإفريقي، نتيجة التسابق على التسلح، وضع المنطقة في حالة عدم الشعور بالأمن والذي يؤدي إلى المزيد من استنزاف وهدر الموارد المالية في التسلح، وحسب التجارب السابقة قد تصل إلى حد الانهيار الاقتصادي وبالتالي الفوضى السياسية والاجتماعية.
- تزايد النفقات العسكرية لدول القارة الإفريقية أدى إلى استقواء المؤسسة العسكرية ودعم دورها وتدخلها في الحياة السياسية، وأدى إلى تزايد الانقلابات العسكرية؛ حيث عرفت القارة الإفريقية منذ الاستقلال حوالي (80) انقلابا عسكريا وفي العامين الماضيين

شهدت القارة (7) انقلابات ويوجد الآن(18) رئيس دولة من القارة الإفريقية ينتمون الى المؤسسة العسكرية (عمر، 2022).

- نتيجة عدم عرض ميزانيات الدفاع في معظم الدول الافريقية بحجة السرية من أجل حماية الأمن القومي على السلطات المختصة وإعفائها من عمليات الإشراف والرقابة، ومنه أصبحت المؤسسات العسكرية وكرا للفساد وسوء الاستغلال وانعدام الكفاءة وصولا إلى عدم الاحترافية، جاء في تقرير مؤشر مكافحة الفساد لمؤسسات الدفاع الحكومية أنه من أصل (47) دولة افريقية خضعت للتقييم (34) دولة منها تعاني من عدة قصور في نظم المدفوعات وزيادة احتمال الاختلاسات (منظمة الشفافية الدولية، 2017، صفحة 36).
- إن مظاهر العسكرة التي أصبحت تميز القارة الإفريقية أدت إلى تفشي الفساد في الأنظمة الحاكمة، وتكريس انعدام التنمية، وعدم العدالة في توزيع السلطة والثروة وصولا إلى الانهيار الاقتصادي وفشل الدولة، توجد (15) دولة هشة إفريقية من أصل (20) دولة تتصدر مؤشر الدول الهشة لعام (2021م) في العالم(عمر، 2022)ومظاهر العسكرة هذه كانت تحت غطاء أمننة التنمية في افريقيا، عن طريق تحويل الميزانيات المخصصة للتنمية والمساعدات الخارجية(المساعدات القاتلة)نحو القطاعات الأمنية والعسكرية أدت إلى تعزيز النزعة الاستبدادية، وترسيخ التبعية وتعميق حالة التخلف، وفتحت الباب على مصرعيه؛ لزيادة التدخلات الخارجية من طرف القوى الكبرى من أجل تأمين مصالحها، وبسط سيطرتها على ثروات القارة (الدراجي، 2021/2020، الصفحات 118-174).
- إن تنامي التهديدات اللاتماثلية في منطقة إفريقيا -جنوب الصحراء الكبرى- راجع إلى استخدام الحل الأمني العسكري الذي يستلزم زيادة النفقات العسكرية؛ في حين أن هذه التهديدات اللاتماثلية وجدت بيئة مساعدة لها لزيادة نشاطها وتغولها،تتميز هذه البيئة بمعضلات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى ثقافية

وبيئية أهم مميزاتها: الفشل الاقتصادي، الجوع والفقر، التخلف، ضعف الأداء السياسي، الفساد، عدم التوزيع العادل للثروة، التمييز العنصري بكافة أنواعه، التهميش، التصحر، الجفاف .....، تعد من الأسباب التي تفسر عدم القدرة على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بالوسائل العسكرية بشكل أساسي (معهد ستوكهولم ، صفحة 454)، أي إن هذه المعضلات تتطلب حلولا جذرية ذات طبيعة من جنسها أي حلولا ومخصصات تنموية من أجل القضاء على هذه التهديدات .

خاتمة:

أعطت الخلفية النظرية للإنفاق العسكري مشروعية المكانة العليا في المخصصات المالية لأي دولة، لارتباطها بعوامل سياسية واقتصادية واستراتيجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتباطه بتحقيق الأمن وحجم المخاطر التي قد يتعرض له، وغالبا ما اتخذته الدول كسياسة من أجل تبرير زيادة تلك المخصصات، وتعد الدول الإفريقية أبرز مثال لذلك.

إن فشل سياسة الدول الإفريقية في مواجهة التهديدات الأمنية عن طريق زيادة الإنفاق العسكري والتي كانت لها تأثيرات جد سلبية على التنمية، وهذا الفشل يؤكد الفرضية المطروحة في الدراسة؛ بحيث أن خصوصية الوضع الأمني في القارة الإفريقية أنتج ترابط بين المعضلات الأمنية والتنموية وأصبحت التهديدات المرتبطة بالتنمية (أي ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية وبيئية) هي البيئة الحاضنة للتهديدات العسكرية، وبالتالي تتطلب حلولا تنموية، ما يقتضي تحقيق الموازنة بين المخصصات المالية العسكرية والتنموية، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- يؤكد تطور حجم الإنفاق العسكري في قارة إفريقيا أن المقاربة الأمنية المطروحة من طرف دول القارة هي مقاربة أمنية عسكرية على حساب المقاربة الاقتصادية التنموية، ويرجع هذا الى هيمنة مظاهر الأمن التقليدي على تصورات الدول الإفريقية وعدم مواكبة البيئة الأمنية التي أنتجت بعدا غير تقليدي للأمن.

– إن اتجاه ميزانيات الدول الإفريقية نحو العسكرة وضع القارة في مأزق أمني في الشمال قد يؤدي إلى تكلفة أكبر، واستمرار الانقلابات والأنظمة العسكرية في الجنوب كرس مفهوم هشاشة الدولة والتخلف، هذا الوضع الأمني المتأزم فتح شهية التنافس الدولي من أجل الاستمرار في نهب واستنزاف مقدرات القارة بأقل تكلفة وبوسائل جديدة.

توصي الدراسة بضرورة تبني الدول الإفريقية مقاربة الأمن التعاوني من أجل الخروج من مستنقع سباق التسلح وحلحلة الوضع الأمني المتأزم، عن طريق حشد تلك الموارد من أجل بناء دبلوماسية وقائية، تفرض إجراءات الثقة والتعاون بين الدول عن طريق الحوار والشفافية كأسس لحل النزاعات، وتكون قاعدة لبناء اطار تكاملي تنموي، يعزز الشعور بالأمن بتكلفة مربحة وفق قاعدة اللعبة غير صفرية (رابح □رابح)، و كذلك تبني مقاربة الأمن الإنساني الذي يتعلق بحماية الفرد وتحقيق مصالحه (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)، عن طريق تفعيل مفهوم الأمن = التنمية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التحكم في تطبيقات فلسفة بناء الأمن والتي تقوم على ثلاث ركائز:

- ✓ الحوكمة السياسية: بناء دولة القانون والحكم الراشد.
- ✓ الحوكمة الأمنية: تحقيق الأمن من خلال أجهزة محترفة.
- ✓ الحوكمة التنموية: خلق مشاريع اقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

ابراهيم شادي. (12 09, 2021). *خريطة السلاح في افريقيا: بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.

إدريس ولد قابلة. (06 10, 2009). *المغرب-الجزائر: أمريكا ، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة*. تاريخ الاسترداد 20 08, 2022، من مجلة الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186975

الإنمائي برنامج الأمم المتحدة. (1994). *تقرير التنمية البشرية لعام 1994*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004). *تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة*.

بوحنية قوي. (2012). *إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه منطقة الساحل الإفريقي* . قطر: مركز الجزيرة للدراسات .

بوحنية قوي. (2015). *شركات الأمن الدولية الخاصة العاملة في إفريقيا*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

جمال منصر. (جوان, 2009). تحولات في مفهوم الأمن من الوسائل إلى الأهداف. *مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة*(01).

جيمس دورتي ، و روبرت بالستغراف. (1985). *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية* (المجلد ط1). (وليد عبد الحي، المترجمون) بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

حسين الأشرف. (03, 2013). *المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم*. تاريخ الاسترداد 20 04, 2016، من http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/03

زكرياء وهبي. (2015). رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري. *ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.ط1*. عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

سليمان عبد الله الحربي. (2008). مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(19).

عبد القادر رزيق المخادمي . (2010). *سباق التسلح الدولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

فؤاد يوسف حابس عصفور. (1996). أثر الإنفاق العسكري على التنمية الإقتصادية لمجموعة من دول الطوق "الأردن، سوريا، مصر، إسرائيل". *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد*. الأردن، جامعة اليرموك، الأردن.

لأبحاث السلام الدولي معهد ستوكهولم . (2004). *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003* (المجلد ط1). (غادي محمود واخرون، المترجمون) لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية .

مارتن غريفتش، و تيري أوكلاهان. (2008). *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* (المجلد ط1). الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

محمد صالح عمر. (05 02, 2022). *عودة الإنقلابات إلى الواجهة في إفريقيا...من بوقف أحجار الدومينو*. تاريخ الاسترداد 15 08, 2022، من مركز الجزيرة للدراسات: https://t.ly/fIVl

محمد محمد حجازي. (1997/1996). *الجغرافيا السياسية*. مصر: جامعة القاهرة.

منظمة الشفافية الدولية. (2017). *الطابور الخامس فهم العلاقة بين الفساد والنزاع*. منظمة الشفافية الدولية للدفاع والأمن.

هشام الدراجي. (2021/2020). أمننة التنمية في إفريقيا. *أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية*. قسم العلوم السياسية، المسيلة/الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

يحي عياش. (31 05, 2020). *21 دولة افريقية تتلقى أسلحة روسية تتصدرها 3 عربية*. تاريخ الاسترداد 20 08, 2022، من عربي21: https://t.ly/GUTm

يوسف أزورال. (2016). الأمن الإنساني: دراسة نظرية. *مجلة الحوار الثقافي*(5).